انخفاض الناتج المحلي في الربع الرابع من 2023 نتيجة تراجع القطاع النفطي

«الموجز»: الحكومة الكويتية تضع الإصلاحات الاقتصادية والتنمية في صدارة أولوياتها

القطاع النفطي بقي مقيداً بتخفيضات حصص الإنتاج التي فرضتها «أوبك»

حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 17 % من الناتج في عام 2022

الناتج المحلي وفقاً لمكونات الإنفاق يشير إلى تراجع الاستثمار بالقرب من أدنى مستوياته المسجلة تاريخياً

القطاع النفطي الكويتي ظل مقيداً بخفض حصص الإنتاج الذي أقرته «أوبك»

الحكومة الكويتية تسعى لإنجاز إصلاحات اقتصادية دون المساس بمستوى معيشة المواطنين

أوضح تقرير «الموجز» سوق النفط في دفع الكويت تعكس زيادة الامدادات التي أعلنت ونظرائها من الدول الأعضاء في الأوبك إلى زيادة الإنتاج.

إلا أن الأداء الإيجابي للنفط في عام 2022 جاء خلافاً للتوقعات، إذ كان نمو القطاع النفطي سلبياً في سبع من السنوات العشر الماضية، وكانت هذه التقلبات مرتبطة مع سياسة أوبك الإنتاجية التي اضطرتها إلى التكيف مع معطيات الفترة التي أعقبت وفرة إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وتزايد الضغوط الهبوطية على أسعار النفط، مما اضطرها لخفض الإنتاج في كثير من الأحيان بدلا من رفعه. وبالتالي فإن إنتاج الكويت من النفط الخام في عام 2023 «2.59 مليون برميل يومياً» كان أقل بنحو 10 % مما كان عليه في عام 2014 «2.87 مليون برميل يومياً».

أما بالنسبة للنظرة المستقبلية، فمن المرجح أن يبدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الارتفاع اعتباراً من الربع الرابع من عام 2024 بعد أن أعلنت الأوبك وحلفائها في يونيو أن تخفيضات الإنتاج الطوعية للدول الأعضاء لعام 2024، والتي تبلغ حصة الكويت منها 135 ألف برميل يومياً، سيتم إلغائها تدريجياً على مدار عام بدءاً من شهر أكتوبر القادم. وتشير تقديراتنا إلى أن الناتج المحلي النفطي سيرتفع بنسبة 0.9 % على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام 2024 وبنسبة 4.0 % في عام 2025 كاملاً إذا تمت استعادة هذا الإنتاج بالكامل كما هو مخطط له، وعلى الرغم من أن الأوبك تركت المجال مفتوحاً أمام إمكانية أن تتوقف مؤقتاً أو حتى عنها إذا اضطرتها ظروف السوق لذلك.

تراجع النشاط غير النفطي في الربع الرابع من عام 2023، وانكماش القطاع للعام الثاني في 2023

بقي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في منطقة الانكماش عند 2.3– % على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، متراجعاً للربع الخامس على التوالي. وبالنسبة لعام 2023 ككل، انخفض النشاط غير النفطي بنسبة 2.9 %، متراجعاً بذلك للعام الثاني على التوالي بعد انخفاضه في عام 2022 بنسبة 0.1 % «تم تعديله بالخفض من 0.3+ %». وتعتبر هذه النسبة من أضعف المستويات المسجلة في سلسلة القراءات المتاحة وأقل بكثير من المتوسط المسجل خلال الفترة الممتدة ما بين 2019–2011 والبالغ + 3.3 % سنوياً.

تأثر الأداء على المستوى القطاعي في عام 2023 بصورة رئيسية بقطاع النقل والتخزين «20+ %» والفنادق والمطاعم «17.4+ %» والعمالة المنزلية «13.1+ %». وأشارت البيانات الصادرة عن هذا القطاع الأخير إلى تزايد الطلب على الأخيرة رغم المكاسب القوية المتعاقبة، إذ انخفض هذا البند إلى 33.7 ألف دولار في عام 2023.

يسلط النمو المتواضع للاقتصاد غير النفطي منذ الجائحة، والذي بلغ 0.8+ % في المتوسط سنوياً مقارنة بمتوسط ما قبل الجائحة البالغ 3.3 % «2019–2010» الضوء على دور القطاعين العام والخاص في التأثير على النمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير. ومع استمرار أداء القطاع غير النفطي بمستويات أقل بكثير من إمكاناته خلال السنوات الأخيرة نتيجة تعرضه لسلسلة من الصدمات والتطورات الخارجية الصعبة، بما في ذلك الجائحة وتقلب أسعار النفط وسياسات التشديد النقدي الصارمة التي اتبعتها البنوك المركزية العالمية. إلا أنه يأتي أيضاً رغم المستويات المرتفعة تقليدياً للإنفاق الحكومي وتباين الأداء غير النفطي بين الكويت وبعض نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي. وسيكون من الضروري إجراء تغييرات في تركيبة الإنفاق العام، مع زيادة التركيز على الاستثمارات الرأسمالية، لسد فجوة الأداء مع اقتصادات دور الجوار. كما سيتطلب الأمر توسيع نطاق الدور الذي يلعبه القطاع الخاص، مع توفير الحكومة للأدوات التنظيمية والحوافز، بل ورأس المال المطلوب في البداية لتوفير الدعم للشركات لتوسيع وتعميق القاعدة غير النفطية في نهاية المطاف وتحقيق مكاسب إنتاجية على المدى الطويل.

من جانبها، صرحت الحكومة الجديدة بأنها ستركز خلال الفترة المقبلة على تحديد أولويات الإصلاحات المالية والاقتصادية الهيكلية وتسريع تنفيذ مشاريع خطة التنمية.

نظم جلسة نقاشية للمشاركين في البرنامج

«الوطني» يعزّز الثقافة المالية لطلاب «أسباير الوطني»

215 % قفزة بتفاعلات عملاء البنك مع حملة «لنكن على دراية» عبر وسائل التواصل في سنة

ضمن مبادراته الهادفة لتعزيز الثقافة المالية، وزيادة الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، يواصل بنك الكويت الوطني مساهمته الفاعلة في الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي، بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت.

وفي هذا الإطار، نظم البنك جلسة نقاشية للطلاب المشاركين في برنامج «أسباير الوطني» للتدريب الصيفي للعام 2024 والذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً، سلطت الضوء على جهود البنك المميزة في حملة لنكن على دراية، والتي أسفرت عن حصوله على المركز الأول في دعم الحملة لعام 2023 من قبل بنك الكويت المركزي، متفوقاً على جميع البنوك المحلية.

وناقشت الجلسة عدداً من الموضوعات منها سبل تحقيق الأمان في وسائل التواصل الاجتماعي وحمايتها، وضرورة عدم مشاركة المعلومات الشخصية، إضافة إلى مخاطر الاستثمار في العملات المشفرة، وما الذي عليك فعله عندما تتعرض لمواقف خطرة، سواءً كنت متصلاً بالإنترنت أو غير متصل بالشبكة.

كما تطرقت للاختلافات بين التواصل الخارجي والداخلي وكيف يبذل بنك الكويت الوطني في خدمة موظفيه الجهد نفسه الذي يقوم به لخدمة عملائه.

حضور قوي

وأشار المتحدثون خلال الجلسة إلى الحضور القوي لبنك الكويت الوطني على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تشمل فيسبوك وإكس وإنستغرام ولينكد إن ويوتيوب وتيك توك، ما يؤكد حرص البنك على مواكبة جميع التطورات لتلبية احتياجات ورغبات عملائه، بالإضافة الى سعيه الدائم لتفعيل التواصل بينه وبين متابعيه على هذه المواقع.

وبينوا أن عدد تفاعلات العملاء عبر حسابات البنك على مواقع التواصل المختلفة بلغ نحو 10 ملايين تفاعل في نهاية يونيو من العام الحالي، بزيادة قدرها 18 % مقارنة بعدد التفاعلات في يونيو من العام الماضي، في حين وصل إجمالي عدد متابعي حسابات «الوطني» على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من 2 مليون متابع.

وأكدوا أن الوطني يواصل تكثيف جهوده لدعم وتطوير محتوى حملة لنكن على دراية من خلال نشر مواد تثقيفية ومحتوى توعوي متعلق بالحملة عبر جميع منصات التواصل الاجتماعي وكل قنوات البنك الإلكترونية، حيث تجاوزت تفاعلات العملاء مع الحملة عبر حسابات البنك على وسائل التواصل 300 ألف تفاعل، بزيادة قدرها 215 % عما كانت عليه في نهاية يونيو من العام الماضي.

وشهدت الجلسة مشاركة فاعلة من طلاب «أسباير الوطني»، الذين ساهموا في إثراء النقاشات، مظهرين إبداعاتهم في تصميم وسائل التواصل الاجتماعي وتشكيل إستراتيجياتها.

يذكر أن «الوطني» داعم وشريك رئيسي لكل حملات بنك الكويت المركزي، والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي، ونشر التوعوية المصرفية بين كل شرائح المجتمع، إذ دأب البنك باعتباره مؤسسة مالية رائدة في الكويت والمنطقة على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي.

ويهدف برنامج «أسباير الوطني» إلى المساهمة في تشجيع الطلبة خلال فترة إجازتهم الصيفية على التدريب والانخراط في تجربة العمل المصرفي، كما أنه يأتي في إطار التزام البنك بمسؤوليته الاجتماعية وحرصه الدائم على دعم الشباب في مسيرتهم وتأهليهم للقيام بدور فاعل في المستقبل.

بنك الكويت الوطني يواصل مساهمته الفاعلة في الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»